

البنك الدولي: الشرق الأوسط في حاجة لخلق 40 مليون فرصة عمل في 10 سنوات

يقول تقرير جديد صادر عن ادارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي بعنوان «الانتقال من الامتيازات الى المنافسة: اطلاق العنان لامكانات النمو الذي يقوده القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ان القطاع الخاص لم يصل بعد الى المستوى الذي يمكنه من خلق فرص عمل باعداد كافية ومواصلة معدلات نمو اقتصادي اعلى في المنطقة. ومن الضروري، وفقا لهذا التقرير، تعزيز دور القطاع الخاص في ضوء حاجة المنطقة الى خلق حوالي 40 مليون فرصة عمل جديدة في السنوات العشر المقبلة. ولكي يتحقق ذلك، يتعين على بلدان المنطقة الحد من السلطات والصلاحيات التقديرية في بيئة الأعمال التجارية بغرض تشجيع المزيد من اصحاب مؤسسات الأعمال على الاستثمار. ويجب تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص أمام كل مؤسسات الأعمال في المنطقة، وهو ما يتطلب زيادة الشفافية وتقوية المؤسسات والهياكل المعنية بتطبيق القوانين والإجراءات الحكومية.

الجدير بالذكر ان الإصلاحات التي تم تطبيقها خلال العقدين الأخيرين اتاحت لمؤسسات الأعمال الخاصة أن تصبح المصدر الرئيسي لخلق الثروة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذلك اذا استثنينا قطاعي الهيدروكربونات والنفدين. لكن القطاع الخاص لا يزال غير قادر على تحويل بلدان المنطقة الى اقتصادات تتمتع بالتنوع والحيدوية وذات معدلات عالية من النمو الاقتصادي المستدام. وبالمنظر الى أن نسبة استثمارات القطاع الخاص تبلغ في المتوسط نحو 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، مازالت المنطقة متأخرة كثيراً عن المناطق الأخرى الأكثر نشاطاً وديناميكية، وشهدت بلدان المنطقة زيادة في تنوع صادراتها في الفترة الأخيرة، لكن البلدان ذات الأعد الأقل في المنطقة تقوم بتصدير حوالي 1500 سلعة يعاني معظمها من تدني المحتوى التكنولوجي مقابل ما يقارب 4 آلاف سلعة للتصدير في بلدان مثل بولندا أو ماليزيا أو تركيا.

وعلى الرغم من تسارع وتيرة اصلاحات مناخ الإستثمار في الكثير من بلدان المنطقة، فإن القضية لا تنحصر فقط في نطاق الإصلاحات، ولكن أيضاً في كيفية تنفيذها. ووفقاً للتقديرات التي أوردها هذا التقرير،

شهدت استثمارات القطاع الخاص في المنطقة، في اطار الاستجابة للإصلاحات السابقة، زيادة متواضعة للغاية نسبتها تقطعتان موقيتان من إجمالي الناتج المحلي، وذلك مقارنة بنسبة 105 نقاط مئوية في مناطق آسيا وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية. ويرجع السبب في الأثر المحدود للإصلاحات في المنطقة الى تطبيق السياسات على نحو متفاوت ولا يمكن التنبؤ به، مما أدى الى افتقار عملية الإصلاح الى المصداقية في عيون الكثير من المستثمرين. وتوضح استقصاءات البنك الدولي في المنطقة أن حوالي 60 في المائة من مديري مؤسسات الأعمال يرون أن القوانين والإجراءات الحكومية لا يتم تطبيقها في المنطقة بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها. وتبين كذلك أن غموض السياسات والمنافسة غير العادلة والفساد تشكل جميعاً شواغل ومخاوف رئيسية تُوِّق المستثمرين.

وفي ضوء افتقار بيئة الأعمال التجارية الى تكافؤ الفرص، ثمة تباطؤ في دخول أجيال جديدة من اصحاب مؤسسات ومشاريع الأعمال الى الأسواق والمنافسة مع الشركات القائمة. ويقدر التقرير أن عدد الشركات المسجلة لكل ألف شخص يقل عن ثلث مثيله في منطقة أوروبا الشرقية واسيا الوسطى. وبالنظر الى انخفاض معدل دخول الشركات الى الأسواق وخروجها، يزيد متوسط عمر الشركة الواقع 10 اعوام على نظيره في منطقتي شرق آسيا وأوروبا الشرقية.

ووفقاً لهذا التقرير، سيحتاج اطلاق العنان لامكانات تنظيم المشاريع في المنطقة الانتقال من الامتيازات العميقة الجذور الى ترسيخ تكافؤ الفرص في التعامل مع المستثمرين. وفي معرض حديثها عن صدور هذا التقرير، قالت شامشاد أختار، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، «إن المنطقة غنية براسمائها البشري الهائل وطاقات الأبداع والابتكار والموارد، وتمتلك امكانات هائلة لتحقيق النمو، وسيحتاج اطلاق هذه الامكانات وطاقات الزمأ صادقاً بالحد من السلطات والصلاحيات التقديرية، وضمان المساواة في تطبيق القوانين والإجراءات الحكومية، حتى يتسنى للمزيد من اصحاب مؤسسات الأعمال والمشاريع الإستثمار وخلق فرص العمل».

«النقد العربي» يدعو الحكومات إلى تقديم حوافز للمؤسسات المالية والمصارف

دعا صندوق النقد العربي إلى الاستمرار في تقديم الحوافز الحكومية للمؤسسات المالية والمصرفية العربية لمساعدتها على معاودة نشاطها الإقراضى والمساهمة في مواجهة التباطؤ الاقتصادي الذي خلفته الأزمة المالية العالمية من خلال تمويل الاستثمارات المحلية بما يساعد على استعادة الثقة والاستقرار في الأسواق.

وأكد البنك الدولي في تقرير اطلقه من ابوظبي، ان الفترة بين عامي 2008 - 2009 شهدت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بممارسة الأعمال حول العالم، مشيراً إلى أن مصر والأردن والإمارات احتلت موقعا متقدما على صعيد خطوات الإصلاح الاقتصادي.

تدفقات مالية

وأكد المدير العام للصندوق جاسم المناعي ورئيس مجلس إدارته أمام منتدى ممارسة بيئة الأعمال في العالم العربي الذي افتتح في ابو ظبي ان الاقتصاد العالمي ما يزال يواجه آثار وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، التي انعكست في تناقص معدلات الاستثمار في مختلف الدول، وتراجع التدفقات المالية والاستثمارية عبر الحدود، في وقت تشهد حدة التنافس بين الدول النامية على اجتذاب هذه الاستثمارات لتمويل الاحتياجات المتزايدة للتنمية

البنوك الاستثمارية تستعيد أنفاسها في الخليج

بعد عام حافل بالاضطراب كانت سمته انهيار القطاع العقاري، وشح السيولة، والاضطراب على الصعيد المالي الدولي، بدأت البنوك الاستثمارية العاملة في الخليج العثور على عمل لها مرة أخرى. وأدت أسواق الدين التي بدأت تشعر بالدفء، إلى إشعال هبة من إصدارات السندات عبر هذه المنطقة، واستمر

3 ركائز لتحقيق نمو أكثر صلابة

يدعو التقرير الي اعتماد استراتيججة ذات ثلاث ركائز من أجل بناء اسس أكثر قوة وصلابة لتحقيق النمو الأطول أمدا:

أولاً، يتعين على الحكومات إزالة كل العوائق الرسمية وغير الرسمية التي تعترض سبيل المنافسة ومن الضروري الحد من الأوضاع المتميزة وتضارب المصالح ايضاً وجدت بين المواطنين العموميين ومستثمري القطاع الخاص.

ثانياً، يجب مساندة اصلاح السياسات من خلال تدعيم المؤسسات التي تضطلع بتنظيم عمل الأسواق والتعامل مع الشركات، بغرض الحد من التداخل والسلطات التقديرية في تطبيق القوانين والإجراءات الحكومية. وأضافت شامشاد أختار: «لإدخال تحسينات حقيقية على بيئة الأعمال التجارية بالنسبة لجميع الأطراف في المنطّقة، يجب أن تشكل الشفافية والمساءلة والجودة النوعية للخدمات في الهياكل والمصالح الحكومية محوراً أساسياً في جوهر أجندة الإصلاح».

ثالثاً، يجب على المنطقة تشجيع اقامة علاقة شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يمكنها حشد كل الأطراف المعنية صاحبة المصلحة المباشرة في مراحل تصميم وتنفيذ وتقديم السياسات الاقتصادية. فعندئذ فقط سيكون ممكناً بناء توافق في الآراء حول الإصلاحات، وستتعزز مصداقيتها وقبوليتها. ومن شأن وجود حوار أكثر انفتاحاً بين الحكومات والقطاع الخاص المساعدة في توفير سبل الحماية ضد تغليب المصالح الضيقة على المصلحة العامة.

وتستnyder نائب رئيس البنك قائلة: «تقع على عاتق القطاع الخاص أيضاً مسؤولية في تنفيذ هذه الأجدنة. لكن كثيراً ما يكون صوت القطاع الخاص تحت هيمنة الأطراف المؤيدة للابقاء على الوضع الراهن حتى يتسنى لها الحفاظ على امتيازاتها. ونتيجة لذلك، تعاني المنطقة بالفعل من بطء دخول جيل جديد من اصحاب مؤسسات الأعمال والمشاريع، وستكون قدرتهم على التأثير في اتجاه الإصلاحات في المستقبل بالغة الأهمية».

ويؤكد التقرير ضرورة أن يكون القطاع الخاص في المنطقة عنصر تغيير أكثر قوة، ويجب أن يكون أوسع شمولاً للأطراف المعنية وأن ينضم بحسن التنظيم في سعيه للمطالبة بالإصلاحات التي تعود بالنفع على كل الشركات.

واليمن وضعت لذاتها اهدافاً وأسعة النطاق للإصلاح، وشجع نجاحها برامج الإصلاح في البلدان العربية المجاورة. وأوضح خليفه أن أحد محاور تركيز الإصلاح كان الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس الشركات، إذ خفضت ثماني دول عربية الحد الأدنى لرأس المال أو الغتته اعتباراً من عام 2005. إذ ألغت مصر والإمارات وسورية الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس شركة.

وأشارت خليفه إلى بلدان أخرى ذللت العوائق والحواجز أمام منشآت الأعمال الجديدة، ودخلت أنظمة الشيكات الواحدة الخاصة بتسجيل منشآت الأعمال حيز التشغيل في مصر والأردن والمغرب والسعودية وتونس والإمارات واليمن. وأضافت أن الفترة بين عامي 2008 و2009 شهدت زيادة في الإصلاحات المنفذة في مجالات أخرى إذ سيطلت ست بلدان عربية الإجراءات المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، لافتة إلى أن إصلاحات السنة الجارية تفوق عددا الإصلاحات التي تمت في السنوات الخمس الماضية مجتمعمة.

ولفتت خليفه إلى تحسين ست بلدان إجراءات التجارة عبرة الحدود وإطلاق المغرب مركزاً للمعلومات الائتمانية وتعزيز تونس سبل حماية المستثمرين.

وتذكرت أن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال رصد أخيراً تنفيذ 287 إصلاحاً في 131 بلداً خلال سنة.

الأرقف نتيجة للأزمة».

ولا تزال الرسوم والأتعاب متدنية لا يوجد ما يكفي من العمل لضمان تشغيل الجميع لكن مع زوال غيوم المعضلة المالية إلى حد ما ، وتوسع فرص تعاف اقتصادي أوسع، فإن الفائزين والخاسرين الواضحين في المنطقة يظهرن من جديد.

الأزمة العالمية توجهّه «لطمة قاسية» للقطاع

شركات الشحن البحري تغرق في «بحر» الخسائر

العالم لا يزال يعشق العملة الخضراء رغم الأزمات الدولار «ملك» السوق السوداء



السوق السوداء، الدولار تنتعش في الدول الفقيرة

2.15 بوليفار.

ويتزايد اعتماد الاقتصاد الفنزويلي على ما يسمى بسعر الدولار الموازي، الى درجة أن اضطرت الحكومة مؤخراً الى التدخل بعد أن زاد سعر الدولار الى سبعة بوليفارات في أغسطس الماضي، حيث راحت الحكومة تفرق السوق المحلية بالدولارات من خلال بيعها سندات للفنزويليين الذين يبدولونها في الخارج بالعملة الأميركية. وتقول اندريا مارتينيز التي تعتقد أن تراجع سعر الدولار في السوق السوداء أمر مؤقت: «سوف يظل الدولار دائماً قوياً» وتعمل مارتينيز داخل مركز تسوق صغير يقوم فيه حراس أمن خصوصيون حاملو مسدسات ومرتبون صديريات مقاومة للرصاص بحراسة صفوف من متاجر البرهن التي تعتبر واجهة لتجار العملة. وهي تتبع في اليوم الواحد ما قد يصل الى 5000 دولار. وهي تؤكد أن الناس يريدون مديراتهم بالدولار، وتقول: «خذ الدولار الى ابعد مكان في العالم ستجد أن الناس يعرفونه».

نيجيريا: نقابة السوق السوداء

وفي نيجيريا ثاني اكبر اقتصاد في أفريقيا جنوب الصحراء، تجد تجار العملة المتواجدين غالباً حول المساجد لا يزالون يتعاملون بالعملة الخضراء،وتجار السوق السوداء في نيجيريا لهم شبه نقابة خاصة بهم تسمى الجمعية النيجيرية لمكاتب العاملين في تغيير العملة. ويقول الحاجي فاروق سليمان رئيس الجمعية ان الدولار لايزال المهيم في نيجيريا وربما لا يكون سعر التغيير جيداً ولكنه تعرف العملة التي تتعامل فيها وأن في وسعك استخدام الدولار في أي مكان تذهب اليه. وأنه لا يرى أي تحول يذكر الى اليورو أو الجنيه الاسترليني. ويعد تراجع عملة النيجيرية (نايرا) في اواخر العام الماضي ومطلع هذا العام استقرت بالنسبة للدولار وذلك بفضل استعادة الثقة عقب اتخاذ اجراءات اصلاح مصرفية صارمة من قبل محافظ البنك المركزي الجديد، وكان سعر الدولار 183 نايرا في الربيع ولكنه الآن يساوي 153 نايرا.

العالم يبحث عن الدولار

ربما في الهند تلاحظ أكثر من غيرها من الدول الفقيرة تأثير تراجع سعر الدولار. ففي شوارع مومباي يقول تجار العملة عبر الشوارعين الذين يتبادلون رزم أوراق مالية خلف متاجرهم في أزقة كولابا الصاخبة الحي السياحي الشهير ان النشاط تباطأ مؤخراً. فتراجع الدولار جعل بائعيه ينتظرون ارتداد سعره وجعل مشتريه يترقبون أسعاراً أفضل. حيث يساوي الدولار 47 روبية في شركات الصرافة الرسمية المرخصة بينما يساوي 46,70 روبية في السوق السوداء.

في صرافة سوبر ريتشش أكثر شوارع وسط مدينة بانكوك ازدهاما يقول شاويساك كانساناكورن أنه يعزم هو وزوجته السفر الى الولايات المتحدة في الاجازة وأنه يعتقد ان ثراء الدولار الآن فكرة جيدة نظراً لرخصته. ويضيف أنه لا يعتقد أن الدولار الأميركي سيظل العملة الاحتياطية الرئيسية وسياخذ الحيوان الصبيغ محلّه. حتى الآن يفضل أولئك الراغبون في تغيير عملة البوليفار أو الدولار الدولار الأميركي لأنه لايزال العملة الأكثر تقييماً وشهرة في العالم.

في العراق، حيث أصبح تبادل العملات شائعاً حافظ تواجذ الولايات المتحدة على طلب الدولار على حساب اليورو منذ عام 2003. ورغم أن سعر اليورو قد زاد في السوق العالمية فانه من الطبيعي مبادلته في بغداد، ومن الأرجح أن يظل الدولار ثاني عملة غير رسمية في العراق لفترة ليست بالقصيرة. وبلغ سعر الدولار في سبتمبر 1.190 دينار عراقي في سبتمبر في العراق، البنك المركزي العراقي بتغيير طفيف عن سعره في بداية عام 2008 البالغ آنذاك 1.220 دينار عراقي.

وتكدت شركة نيمتون اوربنت لاینز في سنغافورة خسائر صافية مقارنة بأرباح بقيمة 35 مليون دولار في الربع نفسه في عام 2008، بينما تراجعت الإيرادات بمعدل 34 في المئة الى مستوى 1.56 بليون دولار في الفترة نفسها، علماً بان هذه الخسائر تعتبر الرابعة للشركة في أربعة أرباع سنوية متتالية. وذكر رون ويدوز المدير التنفيذي للشركة ان الربع الثالث شهد استمرار الظروف المعاكسة التي تحبط بالعمليات التجارية في القطاع، وقال «على الرغم من التحسن الذي طرا على أنواع معينة من التجارة فإن أسعار شحن الحاويات ظلت تتراوح في مستويات غير اقتصادية بالمرء»، والى ذلك فإن نتائج شركة «نيمتون» ظلت تحظى بمراقبة لصيقة من كامل الصناعة وذلك لأنها الشركة الرئيسية المنفتحة على قطاع الحاويات بشأن أدائها كما انها تعتبر إحدى أفضل الشركات المشغلة في العالم أجمع. وشهدت وحدتها الرئيسة الخاصة بخطوط شحن الحاويات شركة ايه بي ال - انخفاض أحجام الحاويات في الربع الثالث بمعدل بلغ 6 في المئة في العام في حين تراجعت الإيرادات بالنسبة لكل حاوية بحجم 40 قدما بنسبة بلغت 29 في المئة، أما إجمالي الإيرادات قبل حسم الفوائد والضرائب فقد حققت 17 مليون دولار في حين استطاعت الموازنة ان تدر مبلغ 8 ملايين دولار بهذا المقياس نفسه.

الحاويات، وتراجع معدل الشحن لكل حاوية بعد أن أدى المعروض الهائل والفائض في إعداد السفن الى انكماش أسعار الشحن، وهناك العديد من شركات الخطوط البحرية - بما فيها شركتا «سي إم ايه» و«سي جي ام» الفرنسيتان والشركة الألمانية «هاياب - لويد» وشركتا «سي اس ايه في» و«سي سي ان أي» في تشيلي - التي أصبحت جميعها إما في طريق المفاوضات لإنحاز عمليات إعادة الهيكلة من أجل تجنب الانهيار أو تمكنت أصلا من الحصول على الضمانات المالية، أما الشركات التي تُوّجر سفن الحاويات للمشغلين فقد عانت من المزيد من الخسائر بعد أن قامت شركات الخطوط البحرية بإعادة وإلغاء طلبيات عدد كبير من السفن التي لم تعد بحاجة لها، وعلى الأقل فهنالك شركة واحدة من الشركات التي تتخذ من هامبورغ مقرا وكانت تهيمن على الصناعة تقدمت بطلب للمساعدة من الحكومة الفدرالية في ألمانيا، وتأتي النتائج المحيطة التي أفرجت عنها الشركات في القارة الآسيوية في الوقت ذاته الذي أعلنت فيه الهيئة التجارية الرئيسة في أوروبا لخطوط شحن الحاويات عن أرقام تكشف الضعف المستمر في إجماع شحن الحاويات، ففي أغسطس المنصرم ذكر اتحاد شؤون البحرية الأوروبية ان واردات المتحفة الى أوروبا من آسيا انخفضت بمعدل 11 في المئة عن المستوى الذي كانت عليه في العام السابق.

أعلنت شركتان من أكبر شركات الشحن البحري في القارة الآسيوية الأسبوع الماضي عن تكبدها خسائر كبيرة الحجم في الربع السنوي الممتد من يونيو إلى سبتمبر، في مؤشر جديد يدل على تأثر قطاع الشحن بالأزمة العالمية التي أدت إلى توجيه لطمة قاسية للصناعة.

وتذكرت شركة «نيميتون اوربنت لاينز» للخطوط البحرية في سنغافورة، التي تدير خامس أكبر أسطول لسفن الحاويات في العالم، أنها سوف تستمر في خسارة الأموال حتى النصف الأول من عام 2010 على الأقل بعد أن أعلنت عن تكبدها خسائر صافية بمقدار 139 مليون دولار في فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر الماضي، أما شركة «تشانينا كوسكو» المسجلة في هونغ كونغ والتي تعتبر ثاني أكبر شركة مالكة لسفن البضائع السائفة في العالم والتي تحتل المرتبة الثامنة في قائمة شركات نقل الحاويات، فقد أعلنت عن خسائر بقيمة 691 مليون رينمينبي (101 مليون دولار) في إيرادات الربع الثالث من العام بنسبة ثقل بمعدل 52.4 في المئة مما استدرته في الفترة نفسها من العام الماضي الى مستوى 15,8 بليون رينمينبي (2,32 بليون دولار)، وتلقت عمليات شحن الحاويات اللطمة الأسودا من أي قطاع رئيس آخر في عمليات الشحن البحري من جراء التباطؤ الاقتصادي بعد انهيار أحجام السلع والبضائع المصنعة التي تنقلها



شركات الشحن البحري تعاني من انخفاض الأرباح والعوائد